



## الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني  
لحقوقه غير القابلة للتصرف

الجلسة ٤٠٤

الاثنين، ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢١، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد نيانغ. . . . . (السنغال)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): هذا اجتماع خاص للاحتفال باليوم  
الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني، وفقا لأحكام القرار ٤٠/٣٢  
باء الصادر في ٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٧.

ويشرفني ويسعدني أن أرحب بالسيد عبد الله شهيد، رئيس  
الجمعية العامة؛ والسيد خوان رامون دي لا فوينتي راميرس، رئيس  
مجلس الأمن؛ والسيدة ماريا لويزا ريبيرو فيوتي، رئيسة مكتب الأمين  
العام للأمم المتحدة؛ والسيد رياض منصور، المراقب الدائم عن دولة  
فلسطين لدى الأمم المتحدة وممثل الرئيس الفلسطيني محمود عباس  
في هذا الاجتماع؛

وأود أيضاً أن أرحب بمثلي الدول الأعضاء والمنظمات  
الحكومية الدولية ومنظمات المجتمع المدني، وجميع من قبلوا دعوة  
اللجنة لحضور هذا الاجتماع الخاص. ونشكر السيد محمد الكرد،  
الناشط الفلسطيني، الذي تكرم بقبول دعوة اللجنة للحضور معنا هذا

الصباح وتوجيه رسالة بصفته ممثلاً للمجتمع المدني. وكذلك سنعرض  
شريط فيديو يحمل رسائل تضامن من ممثلين بارزين آخرين للمجتمع  
المدني. وأود أن أذكر اللجنة بأن هذه الجلسة تبث مباشرة على شبكة  
تلفزيون الأمم المتحدة على شبكة الإنترنت، مع ترجمة شفوية بجميع  
اللغات الرسمية الست. ونود أيضاً أن نعترف مع الأسف بالعديد من  
أفراد الجمهور الذين كانوا يرغبون في حضور هذا الاجتماع الرسمي،  
ولكنهم لم يتمكنوا من الحضور بسبب التقييدات الناجمة عن جائحة  
فيروس كورونا.

وأود أن أحث جميع المتكلمين على ألا يتجاوزوا في بيانهم خمس  
دقائق. وقد يضطر بعض كبار الشخصيات إلى المغادرة في نهاية  
الجزء الأول من الاجتماع.

وأود أن أدلي الآن ببيان بصفتي رئيس اللجنة.

نحتفل في هذا اليوم من كل عام باليوم الدولي للتضامن مع  
الشعب الفلسطيني. ونحن نعي بقلوب ثقيلة أن الوعد بإقامة دولة  
فلسطينية مستقلة وإعمال الحقوق الفلسطينية لم يتحققا بعد. فمنذ عام

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم  
التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى:  
Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, ([verbatimrecords@un.org](mailto:verbatimrecords@un.org)). وسيعاد إصدار المحاضر

المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>)

وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



22-22275 (A)



الفلسطينية المزمع إجراؤها، دعت اللجنة إسرائيل إلى السماح بإجراء انتخابات في القدس الشرقية، وهي جزء حيوي من الأرض الفلسطينية المحتلة. ونظمت اللجنة أيضا حدثا عبر الأثير لتسليط الضوء على مساهمة المرأة الفلسطينية بوصفها عامل تغيير، وعلى دورها الحاسم في التوصل إلى حل عادل ومستدام.

وفي سياق التضامن مع اللاجئين الفلسطينيين المسجلين لدى وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) وعددهم ٥,٧ ملايين لاجئ في الأرض الفلسطينية المحتلة والأردن ولبنان وسورية، عملت اللجنة في نيسان/أبريل في شراكة مع فيليب لازاريني المفوض العام للأونروا لدعوة الدول الأعضاء إلى الوفاء بالتزامها السياسي وتوفير تمويل مستدام وموثوق للوكالة. وعندما اندلع النزاع المميت في أيار/مايو، أعربت اللجنة عن قلقها البالغ إزاء المحاولات المستمرة لطرد العائلات الفلسطينية من منازلها في القدس الشرقية المحتلة والاقترامات الإسرائيلية واندلاع العنف في المسجد الأقصى والتصيد في غزة حيث قتل العديد من المدنيين، بمن فيهم أطفال، في غارات جوية إسرائيلية. ودعت اللجنة إلى وقف جميع الهجمات العشوائية على المدنيين وإلى احترام الجميع للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الإنساني وقانون حقوق الإنسان.

ودعما للجهود العادلة الرامية إلى إبقاء مسألة القدس على رأس جدول أعمال المجتمع الدولي، نظمت اللجنة مؤتمرا افتراضيا في تموز/يوليه بشأن مسألة التغيير الديموغرافي القسري في المدينة لتسليط الضوء على أعمال السلطة القائمة بالاحتلال بوصفها انتهاكا خطيرا للقانون الدولي وتهديدا للسلام. وفي تشرين الأول/أكتوبر، انضمت اللجنة إلى السيدة ميشيل باشلييه، مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، وعدد من خبراء الأمم المتحدة ومنظمات أخرى في الإعراب عن بالغ القلق إزاء قرار إسرائيل بتصنيف ست من منظمات المجتمع المدني الفلسطينية كمنظمات إرهابية. وهذه المنظمات شركاء محل ثقة وذوو سمعة طيبة للجنة وللأمم المتحدة، وهي تدعو منذ سنوات إلى حماية وتعزيز الحقوق الإنسانية للأطفال والنساء والرجال الفلسطينيين. وأكدت

وبعد مرور أكثر من سبعة عقود على نكبة عام ١٩٤٨، لا يزال الشعب الفلسطيني يعاني من مستويات متزايدة من نزع الملكية والعنف وانعدام الأمن في ظل الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية، بما فيها القدس الشرقية. وتلاحظ اللجنة مع الأسف أنه على الرغم من اتخاذ عدد لا يحصى من قرارات الأمم المتحدة، بما فيها قرار الجمعية العامة ١٨١ (د-٢)، الذي حلت الآن الذكرى السنوية الرابعة والسبعون لاتخاذها، وقرار مجلس الأمن ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، وعلى الرغم من جهود المجتمع الدولي على مر السنين، فإن قضية فلسطين لا تزال بدون حل. وتواصل إسرائيل تعميق احتلالها بتوسيع مستوطناتها غير القانونية، ومصادرة الممتلكات والهياكل الفلسطينية، وهدم المنازل، وتشريد الأسر الفلسطينية بالقوة، واعتقال وسجن المدنيين الفلسطينيين، بمن فيهم الأطفال، مما يخلق حالة شديدة التقلب. وتشكل هذه الحالة السريعة التدهور تنكيرا قويا بأن عمل اللجنة والمجتمع الدولي ككل أكثر أهمية من أي وقت مضى. ولكن لا يمكننا أن نفقد الأمل أو نوقف جهودنا الجماعية لتحقيق سلام عادل يستند إلى القانون الدولي والقرارات العديدة ذات الصلة التي اعتمدت في الأمم المتحدة.

واللجنة مكلفة من قبل الجمعية العامة بتعميق الوعي بقضية فلسطين والدعوة إلى إيجاد حل عادل لها. وخلال عام ٢٠٢١، وتضامنا مع الشعب الفلسطيني، تصرفت اللجنة بحزم في استجابتها للأحداث الخطيرة الكثيرة التي كشفت. وعلى الرغم من الصعوبات الناجمة عن جائحة كوفيد-١٩، حرصت اللجنة على أن تظل التحديات الحالية محط تركيز المجتمع الدولي. وقد استعانت بالشركاء في النهوض بإعمال حقوق الفلسطينيين وتحقيق حل الدولتين القائم على حدود ما قبل عام ١٩٦٧. وردا على زيادة توسيع إسرائيل لمشروعها الاستيطاني - حيث يعيش ما يقرب من ٧٠٠ ٠٠٠ من المستوطنين الإسرائيليين الآن في مستوطنات غير قانونية في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية - أدانت اللجنة باستمرار هذا الانتهاك الصارخ للقانون الدولي في بياناتها الفصلية أمام مجلس الأمن خلال مناقشات مفتوحة. كما أدانت علنا توسيع المستوطنات باعتباره مصدرا للفلاقل وتهديدا للحل السلمي للنزاع. وفي آذار/مارس، قبل الانتخابات

القليل جدا. ولا يزال أبناء شعب فلسطين يعانون إلى جانب نظرائهم الإسرائيليين.

ولا تزال رؤية حل الدولتين القائمة على حدود ما قبل عام ١٩٦٧، والتي يعيش الفلسطينيون والإسرائيليون بموجبها في سلام جنبا إلى جنب، بعيدة المنال. وقد أكدت قرارات لا حصر لها للجمعية العامة على أهمية تسوية وضع اللاجئين الفلسطينيين لتحقيق سلام عادل ودائم في المنطقة. ومع ذلك، فإن تطلعات الفلسطينيين إلى تقرير المصير والسيادة لا تزال غير محققة. وتفقد الأسر الفلسطينية التي أقتلعت في عام ١٩٤٨، والمنتشرة في جميع أنحاء الشرق الأوسط وخارجه، أي أمل على الإطلاق في العودة إلى ديارها الأصلية، لا سيما مع انتشار المستوطنات غير القانونية خارج حدود إسرائيل التي جرى ترسيمها. ولا يزال الفلسطينيون في قطاع غزة يعيشون في ظروف مروعة، حيث يعانون من محدودية فرص الاستفادة من المرافق والخدمات الأساسية، بما في ذلك المياه الجارية والكهرباء والأدوية والتعليم. وهم محاصرون في حلقة من البطالة والفرص الاقتصادية المحدودة وال فقر - وهي دينامية تفاقت بشدة بسبب جائحة مرض فيروس كورونا. ونظرا لحرمانهم من إقامة دولة، فإنهم لا يستطيعون حتى الدفاع عن أنفسهم بصفتهم عضوا في المجتمع العالمي. ويجب أن نفعل ما هو أفضل بكثير. ونحن مدينون لسكان المنطقة بضمان سلامتهم وأمنهم. إنهم يستحقون أفضل من الظروف البائسة. فهم يستحقون الاعتراف بتطلعاتهم إلى السيادة وتقرير المصير وتحقيقها.

ويجب أن نواصل دعم الفلسطينيين والإسرائيليين في حل النزاع، على أساس قرار مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) والقرارات الأخرى ذات الصلة، في إطار معايير القانون الدولي وعملية السلام الجارية في الشرق الأوسط. وخلال هذه الجهود، يجب ألا ننسى أبداً القيمة الإنسانية لسكان تلك المنطقة الذين يعانون. ويجب أن نفعل كل ما في وسعنا لكفالة أن يعيشوا حياة كريمة. وأثني على العمل الجاري الذي تقوم به وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا). وتقدم الأونروا خدمات تعليمية وصحية

اللجنة في بيانها العلني، عزمها مواصلة تعاونها مع شركاء المجتمع المدني في تنفيذ ولايتها. وبالإضافة إلى ذلك، تتعاون اللجنة منذ آذار/مارس ٢٠٢١ مباشرة مع أعضاء المجموعة الرباعية المعنية بالشرق الأوسط ومجلس الأمن لدعم الدعوات إلى استئناف مفاوضات مجددة تستند بقوة إلى القانون الدولي والعمل على تحقيق ذلك.

وفي هذا اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني، أود أن أؤكد من جديد التزامنا المستمر بقضيته العادلة. وستستمر اللجنة في بذل قصارى جهدها في الدعوة إلى إيجاد حل عادل ودائم لقضية فلسطين. وستواصل الوقوف بحزم تضامنا مع الشعب الفلسطيني من أجل نيل حقوقهم غير القابلة للتصرف، بما في ذلك حقهم في تقرير المصير وبناء دولتهم مع التمتع الكامل بحقوق الإنسان الواجبة لهم. وستواصل اللجنة جهودها الدؤوبة لتكون حاملة للشعلة حتى نصل إلى خط النهاية المتمثل في إيجاد حل عادل ودائم وشامل، تعيش بموجبه الدولتان، إسرائيل وفلسطين، جنبا إلى جنب في سلام وأمن وتكون القدس الشرقية عاصمة لدولة فلسطين ويتمتع الجميع بالحرية والكرامة. وندعو الأغلبية الساحقة من الدول الأعضاء التي اعترفت منذ زمن طويل بالحاجة الملحة إلى إيجاد حل عادل وسلمي، وكذلك المنظمات الدولية، إلى الانضمام إلى اللجنة دعما لهذا الهدف النبيل.

يشرفني الآن أن أعطي الكلمة لرئيس الجمعية العامة، السيد عبد الله شهيد.

**السيد شهيد (رئيس الجمعية العامة) (تكلم بالإنكليزية):** اليوم، ونحن نحقل باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني، يجب أن نفعل ذلك بشعور بالتواضع. فقد ظل السلام في الشرق الأوسط في صدارة جدول الأعمال العالمي منذ تأسيس الأمم المتحدة ودار جزء كبير من تلك المحادثات حول تنفيذ تسوية عادلة للصراع الإسرائيلي الفلسطيني. ومن المخيب للأمل أنه على الرغم من الأولوية الممنوحة لهذه المسألة وكم الطاقة المبذولة والقرارات المتعددة التي اتخذتها الأمم المتحدة وعقود المفاوضات والحوارات والتواصل، لم يُنجز سوى

قبل ثلاثين عاما، عُقد مؤتمر دولي في مدريد حيث جلس قادة إسرائيليون للمرة الأولى على الطاولة أمام قادة عرب من بينهم فلسطينيون ولبنانيون وأردنيون وسوريون. ومثل هذا الاجتماع نقطة انطلاق لسلسلة من مفاوضات السلام الثنائية والمتعددة الأطراف. ويُذكرنا مؤتمر مدريد للسلام بأنه لا يمكن تحقيق حل عادل ودائم وشامل للنزاع الفلسطيني الإسرائيلي إلا بالوسائل السلمية. لقد كان دعم المجتمع الدولي وسيظل على الدوام، حاسما لتحقيق تسوية سلمية مستدامة.

وخلال العام الماضي، أبقى مجلس الأمن الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين، قيد نظره. وواصل المجلس تلقي إحاطات شهرية من المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط وإدارة الشؤون السياسية وبناء السلام، وعقد مناقشات مفتوحة حول هذه المسألة على أساس فصلي. وعقد مجلس الأمن اجتماعات إضافية في أيار/مايو (انظر S/PV.8782) استجابة للحالة في غزة والقدس الشرقية، وأصدر بيانا صحفيا بشأن هذه المسألة (SC/14527). كما واصل المجلس تلقي تقارير الأمين العام عن تنفيذ قرار مجلس الأمن ٢٣٣٤ (٢٠١٦) في إحاطات يقدمها المنسق الخاص كل ثلاثة أشهر وكذلك في صورة خطية كل ستة أشهر، كان آخرها في حزيران/يونيه ٢٠٢١ (انظر S/PV.8804).

ولا تزال الحالة في الشرق الأوسط أحد الشواغل الرئيسية لمجلس الأمن، لا سيما فيما يتعلق بعدم إحراز التقدم في إيجاد حل عادل ودائم للنزاع الفلسطيني الإسرائيلي. والوضع الراهن ليس مستداما، وهناك حاجة ماسة إلى اتخاذ خطوات مهمة لعكس الاتجاهات السلبية في الميدان. ولا يزال المجلس ملتزما التزاما كاملا بالسعي إلى تحقيق السلام الشامل والعدل والدائم في الشرق الأوسط، بما يتماشى مع القانون الدولي، لا سيما ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، ويتسق مع قرارات المجلس ذات الصلة التي تمثل ركنا أساسيا للسلام والأمن في المنطقة. وينبغي تحقيق ذلك من خلال مفاوضات مباشرة بشأن مسائل الوضع النهائي

اجتماعية حيوية وتساعد على تلبية احتياجات ٥,٦ مليون لاجئ فلسطيني في الأردن ولبنان وسورية والأرض الفلسطينية المحتلة. كما أرحب باستئناف التمويل الحيوي للأونروا في هذا العام، على الرغم من أنني ألاحظ أنه لا يكفي بعد لتلبية الاحتياجات الحالية بشكل شامل. ومرة أخرى، لا تملك الأونروا الأموال اللازمة لمواصلة عملياتها حتى نهاية العام. وهذا يعرض العديد من المجالات المهمة للخطر، بما في ذلك تعليم الفتيات وتوزيع اللقاحات والمساعدات الإنسانية. وأحث المجتمع الدولي على أن يكفل التمويل الكافي والموثوق من أجل كفاءة حصول اللاجئين الفلسطينيين على المساعدة الكافية. كما أحث المجتمع الدولي على ألا يكتفي بالتفكير في شتى الطرق التي سلكتها وأخفقنا في فعل الصواب من أجل شعب فلسطين، بل أن يعمل أيضا بجدية لتمكينهم من نيل ما يتوقون إليه منذ عقود - إقامة الدولة وتقرير المصير والاحترام والكرامة.

بصفتي رئيسا للجمعية العامة وشخصا دعا بثبات إلى السلام في جميع أنحاء الشرق الأوسط طوال مسيرتي المهنية، سأستمر في الدفاع عن الشعب الفلسطيني. وسأواصل الذود عن حقوقه. وسأظل عاقدا الأمل في التوصل إلى تسوية تسمح للإسرائيليين والفلسطينيين بالعيش في وئام مع بعضهم البعض. فدعونا نتضامن جميعا كمجتمع دولي ونجعل هذه الرؤية حقيقة واقعة في نهاية المطاف.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أشكر السيد عبد الله شهيد رئيس الجمعية العامة على بيانه الهام. وتعرب لجننتنا عن امتنانها لقيادته للجمعية في التعامل مع الحالة في الأرض الفلسطينية المحتلة والشرق الأوسط ككل. ويشرفني الآن أن أعطي الكلمة للسيد خوان رامون دي لا فوينتي راميرس رئيس مجلس الأمن.

السيد دي لا فوينتي راميرس (المكسيك)، رئيس مجلس الأمن (تكلم بالإسبانية): أود أن أشكر اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف على دعوتي لمخاطبة هذه الجلسة بصفتي رئيس مجلس الأمن.

بفضل ما تقدمه من دعم وخدمات منقذة للحياة لملايين اللاجئين في المنطقة. وبالمثل، نلاحظ بقلق بالغ أزمة التمويل المتكررة التي تعاني منها الوكالة، ونشكر المانحين على ما يقدمونه من مساهمات مناسبة التوقيت، بينما ندعو الآخرين إلى المساهمة أيضا.

وسواصل مجلس الأمن متابعة عن كثب للحالة في الشرق الأوسط بما في ذلك قضية فلسطين، والسعي لتنفيذ قراراته ذات الصلة، وتعزيز ودعم الجهود الرامية إلى تهيئة بيئة مواتية لتحقيق السلام والازدهار والأمن لكل من الإسرائيليين والفلسطينيين بما في ذلك من خلال جهود المجموعة الرباعية. وبالبناء على روح مؤتمر مدريد، يمكن تحقيق سلام حقيقي ومصالحة حقيقية بين الإسرائيليين والفلسطينيين فقط من خلال عملية تفاوضية تتسم بالإلتزام بالمشاركة الدولية. ولا يمكن للشعبين الإسرائيلي والفلسطيني نيل ما يستحقانه بجدارة بنفس القدر من الحريات والأمن والكرامة والازدهار إلا من خلال الحوار والدبلوماسية.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أشكر السيد خوان رامون دي لا فوينتي راميرس، الممثل الدائم للمكسيك، على بيانه القيم الذي يؤكد أن مجلس الأمن لا يزال ملتزما كاملا بالسلام الشامل والعدل والدائم في الشرق الأوسط على أساس رؤية دولتين، إسرائيل وفلسطين، تعيشان جنبا إلى جنب في سلام وأمن. كما يؤكد بيانه من جديد دعم المكسيك الطويل الأمد والثابت لإعمال حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف.

يشرفني الآن أن أعطي الكلمة للسيدة ماريا لويزا ريبيرو فيوتي رئيسة مكتب الأمين العام، والتي ستتكلّم باسم الأمين العام.

**السيدة ريبيرو فيوتي (تكلمت بالإنكليزية):** أنقل إليكم تحيات خاصة من الأمين العام الذي طلب مني أن أشاطر اللجنة رسالته بمناسبة الاحتفال باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني:

”في هذا اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني، لا تزال الحالة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس

بين الطرفين بما يؤدي إلى حل الدولتين الذي تعيش بموجبه دولتان ديمقراطيتان، وهما إسرائيل وفلسطين المستقلة ذات السيادة، جنبا إلى جنب في سلام داخل حدود آمنة ومعترف بها وفقا للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة فضلا عن مراعاة المعايير المتفق عليها دوليا.

ولا يزال القلق يساور أعضاء المجلس إزاء تدهور الحالة في الميدان، ويدعون إلى وضع حد فوري للأعمال التي تقوض الثقة بين الطرفين وتهدد قابلية تطبيق حل الدولتين. ويشمل ذلك بناء المستوطنات وهدم ومصادرة الممتلكات الفلسطينية وطردهم الفلسطينيين في القدس الشرقية وهجمات المستوطنين في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة والتحرّيش على العنف والإرهاب. ويدين أعضاء مجلس الأمن العنف والهجمات العشوائية على المدنيين، سواء كانوا إسرائيليين أو فلسطينيين، ويشددون على أهمية كفالة حماية المدنيين.

ولا يزال مجلس الأمن يساوره القلق إزاء الحالة الاقتصادية والإنسانية المتردية في غزة ويدعو جميع الجهات الفاعلة المعنية إلى اتخاذ الخطوات اللازمة لتحسينها على الفور وعلى المدى الطويل وتعزيز وقف إطلاق النار الذي تم التوصل إليه في أيار/مايو. ونشدد على الحاجة إلى كفالة وصول المساعدات الإنسانية إلى غزة بشكل كامل وبدون عوائق، وندعو الطرفين إلى العمل بنشاط من أجل فتح المعابر بشكل دائم ومنتظم. ونرحب بجهود مصر والبلدان الأخرى في المنطقة والأمم المتحدة والمجموعة الرباعية المعنية بالشرق الأوسط والأطراف الدولية الأخرى في ذلك الصدد، ونشجع على إحراز التقدم في المصالحة بين الفلسطينيين وعلى أداء السلطة الفلسطينية وظائفها بفعالية بما في ذلك في قطاع غزة.

ويواصل مجلس الأمن رصد الوضع الضريبي والمالي الحرج الذي تواجهه السلطة الفلسطينية بعناية، ويشدد على أهمية معالجته بما في ذلك عن طريق تقديم الدعم للجهود الرامية إلى تعزيز مؤسساتها. ويقر أعضاء المجلس بالدور الأساسي الذي تضطلع به وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، وذلك

ذلك في القدس الشرقية وفي مناطق بالغة الأهمية بالنسبة للتواصل الجغرافي للدولة الفلسطينية في المستقبل. ويقوض البناء الجاري حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير والسيادة ويزيد من خطر المواجهة العنيفة. وهو أمر غير قانوني ويجب أن يتوقف. إن انتهاكات حقوق الإنسان ضد الفلسطينيين - بما في ذلك مصادرة الأرض واستخدام الاحتجاز الإداري الذي يجري تمديده والاستخدام المفرط للقوة والقيود الشديدة على حرية التنقل وتصاعد عنف المستوطنين - تعوق إلى حد كبير قدرة الفلسطينيين على العيش في أمن وعلى تنمية مجتمعاتهم المحلية واقتصادهم.

كما نشعر بالقلق إزاء الحالة في القدس الشرقية، بما في ذلك التوترات المتكررة في الأماكن المقدسة وحولها والتهديد المستمر بطرد السكان الفلسطينيين من ديارهم. ويجب على جميع الأطراف العمل على الحفاظ على الوضع الراهن في الأماكن المقدسة ووقف الإجراءات الانفرادية وتجنب تأجيج حالة محفوفة بالمخاطر بالفعل. وتعمل مصر وشركاء رئيسيون آخرون، فضلا عن المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، من أجل الحفاظ على وقف إطلاق النار الهش في غزة.

وفي نهاية المطاف، لا يمكن تحقيق تقدم حقيقي ومستدام إلا من خلال إيجاد أفق سياسي مشروع. ويجب إعادة إطلاق عملية السلام لتحقيق الهدف الذي طال انتظاره المتمثل في إنهاء الاحتلال وتحقيق حل الدولتين، المتمثل في قيام فلسطين المستقلة التي تعيش جنبا إلى جنب مع إسرائيل في سلام وأمن، على أن تكون القدس عاصمة للدولتين. ونحث جميع الأطراف على اتخاذ خطوات ملموسة لتحسين احتمالات التوصل إلى حل يقوم على وجود دولتين من خلال التفاوض وتحقيق سلام عادل ودائم.

إن جهود المجتمع المدني جانب هام من جوانب رأب الصدع بين الإسرائيليين والفلسطينيين. ولذلك، أعربت الجهات المانحة الدولية ودول أعضاء أخرى عن القلق إزاء الإجراءات التي اتخذتها إسرائيل مؤخرا ضد ست من منظمات المجتمع المدني الفلسطيني ودعت

الشرقية، تشكل تحديا كبيرا للسلام والأمن الدوليين. وقد يؤدي استمرار انتهاكات حقوق الفلسطينيين، إلى جانب توسيع المستوطنات، إلى تآكل احتمالات التوصل إلى حل يقوم على وجود دولتين. وفي الوقت الذي يسعى فيه المجتمع الدولي جاهدا إلى استئناف الحوار الإسرائيلي الفلسطيني، أرى بوادر مشجعة في الاتصالات الأخيرة بين كبار المسؤولين الإسرائيليين والفلسطينيين. غير أن احتواء الحالة ليس كافيا. فالهدف العام ما زال يتمثل في وجود دولتين تعيشان جنبا إلى جنب في سلام وأمن، وتبليان التطلعات الوطنية المشروعة لكلا الشعبين، على أن تقوم الحدود بينهما على خطوط عام ١٩٦٧ وتكون القدس عاصمة كلتا الدولتين.

”وأدعو الطرفين إلى تجنب اتخاذ خطوات أحادية الجانب تقوض فرص التوصل إلى حل سلمي للنزاع استنادا إلى القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. وأدعو الطرفين كذلك إلى العمل البناء لإنهاء إغلاق غزة وتحسين الظروف المعيشية للفلسطينيين الخاضعين للاحتلال.

”وأثني على الجهات المانحة السخية التي تدعم وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، وأدعو الدول الأعضاء إلى تقديم التمويل في الوقت المناسب وبطريقة يمكن التنبؤ بها لتمكين الوكالة من القيام بعملها الحيوي. فلنؤكد معا من جديد التزامنا الثابت تجاه الشعب الفلسطيني في سعيه لإعمال حقوقه غير القابلة للتصرف وبناء مستقبل يسوده السلام والعدالة والأمن والكرامة للفلسطينيين والإسرائيليين على حد سواء.“

أود الآن أن أضيف بضع كلمات من جانبي.

إن الأمم المتحدة ملتزمة بدعم الفلسطينيين والإسرائيليين في حل النزاع. ولا تزال الحالة العامة متقلبة نتيجة لاستمرار الإجراءات الانفرادية والعنف والعمليات العسكرية والتهديد بالتصعيد. فتوسع المستوطنات في الضفة الغربية المحتلة، ما زال مستمرا، بما في

إسرائيل إلى تقديم مزيد من المعلومات. وستستمر الأمم المتحدة في التواصل مع السلطات الإسرائيلية بشأن هذه المسألة لضمان وجود حيز لأنشطة بموجب القانون الدولي.

”أود في البداية باسمي وباسم الشعب الفلسطيني أن أتوجه بالشكر والامتنان لكل من يؤمن بعدالة قضيتنا التاريخية ومركزيتها حول العالم، ولكل الشعوب التي عبرت عن تضامنها مع الشعب الفلسطيني وأيدت نضاله الشرعي وشهدت على عزمته وصموده في الأرض الفلسطينية المحتلة وفي القلب منها القدس. كما شهد العالم نضال شعبنا ومعاناته في مخيمات اللجوء في الوطن والشتات. ونعرب أيضا عن جزيل شكرنا للدول التي أكدت بأغلبية ساحقة على دعمها لحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وعلى التزامها بالقانون الدولي والشرعية الدولية. إن صمود شعبنا الفلسطيني على أرضه وفي كل مكان في العالم ووقوفكم إلى جانبه وتضامنكم المستمر معه، هو ما يُبقى قضية فلسطين حية وحاضرة رغم مرور السنين وتتابع الأجيال.

”أصحاب السعادة، السيدات والسادة:

”لقد حدد المجتمع الدولي رؤيته للسلام قبل عقود من الزمن وهي حل الدولتين على حدود ١٩٦٧. وتجسدت هذه الرؤية في قرارات هذه المنظمة، حيث اشتملت قرارات الأمم المتحدة على مرجعيات وأسس الحل وعلى آليات تنفيذه ضمن إطار زمني محدد بما في ذلك من خلال قرار مجلس الأمن ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، الذي يهدف بشكل رئيس إلى إنقاذ حل الدولتين على حدود ١٩٦٧. وحددت واجبات الأطراف وواجبات الدول بعدم الاعتراف بالأعمال الأحادية الجانب غير الشرعية، وعدم منحها أي شكل من أشكال الدعم وضرورة التمييز عند التعامل مع إسرائيل بين الأرض الفلسطينية المحتلة منذ العام ١٩٦٧ بما فيها القدس الشرقية ودولة الاحتلال الإسرائيلي وضمان احترام القانون الدولي وتوفير الحماية الدولية لشعبنا الأعزل.

”وهنا نحذر الدول التي تتشئ مكاتب تجارية أو دبلوماسية في القدس، وتلك التي تعقد اتفاقيات مع المؤسسات التعليمية

وبينما نعمل على استئناف المفاوضات، أمامنا ضرورة ملحة لتلبية الاحتياجات الاقتصادية والإنسانية للفلسطينيين. ويحظى النداء الإنساني العاجل الذي أصدرته الأمم المتحدة من أجل غزة بدعم حيوي، ولكن يجب القيام بالمزيد لزيادة التنمية الاقتصادية المستدامة وفرص العمل. وبالإضافة إلى ذلك، تحتاج الضفة الغربية المحتلة إلى تنشيط اقتصادي للنهوض بالانتعاش والحد من الفقر. ومن دون السخاء الإضافي من الجهات المانحة، لن يتسنى توسيع نطاق المساعدة التي تمس حاجة الشعب الفلسطيني إليها.

في هذا اليوم الدولي للتضامن، فلنعزز التزامنا المشترك تجاه الشعب الفلسطيني في سعيه إلى نيل حقوقه غير القابلة للتصرف وبناء مستقبل يسود فيه السلام والعدالة والأمن والكرامة.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أشكر السيدة ماريا لويزا ريبيرو فيوتي رئيسة مكتب الأمين العام، على الإداء بالبيان الهام للأمين العام وعلى تعليقاتها البناءة. وأود أن أعرب عن خالص تقدير اللجنة للجهود الشخصية التي يبذلها الأمين العام بهدف دفع حل الدولتين قدما والتشجيع على إيجاد حل شامل وعادل ودائم لقضية فلسطين.

وأعطي الكلمة الآن للسيد رياض منصور المراقب الدائم عن دولة فلسطين لدى الأمم المتحدة والذي سيتلو رسالة من فخامة السيد محمود عباس، رئيس دولة فلسطين.

**السيد منصور (فلسطين) (تكلم بالإنكليزية):** يشرفني أن أتلو بيانا للرئيس محمود عباس بمناسبة اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني. ويجري إرسال ترجمة باللغة الإنكليزية إلى البعثات إلكترونيا في الوقت الذي نتكلم فيه.

”هذه لحظة فارقة. إما أن تنتصر فيها الإرادة الدولية ومعها حل الدولتين أو يترك حل الدولتين رهينة لإرادة المحتل، وهذا يعتبر تخليا عن هذا الحل. ولا يعقل أن ننتظر من المحتل الإسرائيلي الذي يدعم الاستيطان وعنف المستوطنين ويصر على العدوان ضد شعبنا في القدس في البلدة القديمة والشيخ جراح وسلوان وينتهك المقدسات ويحاصر شعبنا في قطاع غزة ويقتل وينكل بأسرانا ويحتجز جنائمين أبنائنا ويدمر بيوتنا ويهجر أطفالنا، أن يستيقظ يوما ويختار السلام في غياب جهد دولي مكثف وجدي يشتمل على خطوات رادعة تضع حدا لهذه السياسات والجرائم.

”أصحاب المعالي والسعادة والأصدقاء الأعزاء:

”بعد مرور ثلاثين عاما على مؤتمر مدريد للسلام، نحن على قناعة أكثر من أي وقت مضى أن الرعاية الدولية ضرورية لتحقيق السلام. هنا، كمن يعتقد بأن الوقت لم يحن لإطلاق مبادرات سلام دولية طموحة أو لإحياء عملية السلام بسبب رفض أحد الأطراف، مما يغيب أفق التوصل إلى حل. وسؤالي هنا .. أين كان أفق الحل والسلام قبل مؤتمر مدريد؟، وماذا كان مدى بُعد واختلاف الأطراف آنذاك؟ وكمن من الوقت كانت الإرادة الدولية تنتظر حتى يجهز الأطراف للحوار؟.

”نحن جاهزون للعمل مع المجتمع الدولي بما في ذلك مع المجموعة الرباعية ومجلس الأمن لإنقاذ حل الدولتين على حدود ١٩٦٧ قبل فوات الأوان. وهنا، نجدد التأكيد بأننا نمد أيادينا إلى السلام العادل والشامل ونعيد التأكيد على أهمية عقد مؤتمر دولي تحت رعاية المجموعة الرباعية كآلية استحدثها مجلس الأمن لهذه الغاية، وبمشاركة الأطراف المعنية كافة بهدف الانخراط في عملية سلمية حقيقية تحتكم للشرعية الدولية وتهدف إلى إنهاء الاحتلال وحل قضايا الحل النهائي كافة، وتحديد رزمة من الضمانات لتنفيذ ما يتفق عليه ضمن فترة زمنية محددة، وذلك لتحقيق سلام عادل وشامل يؤدي إلى

أو الشركات في المستوطنات أو تشتري بضائع منها لأن جميع هذه الأفعال مخالفة للقانون الدولي من ناحية، وتشجع سلطات الاحتلال الإسرائيلي على ارتكاب المزيد من الجرائم بحق الشعب الفلسطيني. ونقول لهذه الدول، أنتم بذلك تزيدون من معاناة شعبنا لأنكم تعمقون وجود الاحتلال على أرضنا ولا تساهمون في صنع السلام والأمن والاستقرار في المنطقة.

”لطالما رفض المجتمع الدولي ما تقوم به إسرائيل من سياسات الضم الاستعماري والتوسع الاستيطاني على أرضنا وانتهاك حقوق شعبنا واستباحة مقدساتنا المسيحية والإسلامية. ولكن هذا الموقف الدولي الداعم لا بد أن يرافقه تدابير عملية لترجمة الإجماع الدولي إلى أرض الواقع، وتمكين شعبنا من ممارسة حقه في تقرير مصيره، ونيل حريته واستقلاله على أرضه وإنجاز السلام العادل والشامل في المنطقة. ونحث في هذا الصدد الدول التي تؤمن بحل الدولتين وتعترف بإسرائيل أن تقوم أيضا بالاعتراف بدولة فلسطين.

”ولكن رفض إسرائيل لحل الدولتين بشكل صارخ، وإصرارها على تعميق احتلالها بدلا من إنهائه وانتظار جاهزية الأطراف للحوار وتحقيق السلام يعني عمليا ترك إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، لتستكمل الضم من خلال فرض الوقائع غير القانونية وتغيير الحقائق على الأرض مما يزيد من تعقيد الوضع القائم، ويجعل حل الدولتين أكثر صعوبة وربما مستحيلا. ولهذا، فقد قدمنا بدائل واقتراحات في كلمتنا أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة (انظر A/76/PV.12). إن سلطات الاحتلال تقوض حل الدولتين وتعمق واقع التمييز العنصري وتسيطر قواتها العسكرية على شعبنا الفلسطيني، وهذا ما لن نقبله. ولذلك عليهم أن يختاروا بين حل الدولتين وفق الشرعية الدولية أو حل الدولة الواحدة للجميع، لأننا لن نقبل بقاء الاحتلال إلى الأبد.

وستبقى قضية فلسطين الشاهد على مصداقية هذا المجتمع الدولي، وفعالية نظامه الذي أسسه على أساس احترام القانون الدولي، وحفظ السلم والأمن الدوليين، ومنع الاستيلاء على أرض الغير بالقوة، ودعم حق الشعوب في تقرير مصيرها، وفقا للوعود والعهود التي صكها في قرارات ومعاهداته الدولية. وشعبنا لا يطالب بأكثر مما تكفله الشرعية الدولية لباقي شعوب الأرض. ولكنه أيضا لن يقبل بأقل من ذلك. ومصير شعبنا وقدره أن يعيش حرا وكريما في أرضه فلسطين. ولن تتنبيه قوة على الأرض من تحقيق هذا الهدف“.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أود أن أعرب عن خالص شكرنا وتحياتنا لفخامة السيد محمود عباس، رئيس دولة فلسطين، على رسالته المهمة جدا. وأود أيضا أن أؤكد للرئيس عباس، ومن خلاله أؤكد للشعب الفلسطيني، تعهد لجننتنا الثابت بمواصلة جهودها، وفقا للولاية التي أنطقتها بها الجمعية العامة، بغية تعزيز تسوية شاملة وعادلة ودائمة للقضية الفلسطينية، بإعمال حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف، بما في ذلك الحق في تقرير المصير، وإقامة دولة فلسطين المستقلة.

نعرض الآن رسائل تضامن عن طريق الفيديو، لكل من فخامة السيدة تاراجا هالونين، الرئيسة السابقة لفنلندا والرئيسة المشاركة السابقة للجنة النسائية الدولية من أجل إحلال سلام فلسطيني إسرائيلي عادل ومستدام؛ ومن السيدة ملالا يوسفزاي، الحائزة على جائزة نوبل للسلام؛ والسيدة حنان الحروب، الفائزة الفلسطينية بجائزة المعلم العالمية؛ والسيدة أنيس كالامار، الأمينة العامة لمنظمة العفو الدولية. وبعد الانتهاء من عرض الفيديو، سنعطي الكلمة للسيد محمد الكرد، الناشط الفلسطيني، الذي دعت اللجنة بصفة ضيف خاص والذي سيوجه رسالة.

عُرض بيان مسجل سلفا بالفيديو في قاعة الجمعية العامة.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** مرة أخرى، نذكرنا الرسائل التي استمعنا إليها فورنا بالأصوات القوية للمرأة لممثلات ينتمين إلى مختلف

إنهاء الاحتلال ونيل الشعب الفلسطيني حريته واستقلاله في دولته على حدود الرابع من حزيران ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشرقية.

”من جانبنا، نحن لن ندخر جهدا بالوفاء بالتزاماتنا بموجب القانون الدولي. وسنواصل العمل على توحيد أرضنا وشعبنا والذهاب للانتخابات الرئاسية والتشريعية عند تمكننا من عقدها في القدس وكذلك تشكيل حكومة وحدة وطنية يؤمن جميع أطرافها بالشرعية الدولية، عندما تمكننا من عقدها في القدس. وكذلك تشكيل حكومة وحدة وطنية، يؤمن جميع أطرافها بالشرعية الدولية، وبذل المزيد من الجهود على ترتيب بيتنا الفلسطيني، وتحقيق المصالحة، وإنهاء الانقسام، وترسيخ سيادة القانون وحقوق الإنسان، والقيم الديمقراطية، وحرية التعبير، وتمكين المرأة والشباب والنهوض بالاقتصاد الوطني. وكل ذلك بالشراكة مع مؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص. كذلك سنستمر في الوفاء بالتزاماتنا بموجب القانون الدولي.

”إن ما تريده إسرائيل ابتلاع أكبر قدر من الجغرافيا الفلسطينية مع الحد الأدنى من الديموغرافيا الفلسطينية، في الوقت الذي يعيش فيه على أرض فلسطين التاريخية، بين البحر الأبيض المتوسط ونهر الأردن، حوالي ١٣ ونصف المليون نسمة، نصفهم تقريبا، أو يزيد من الفلسطينيين والنصف الآخر من الإسرائيليين اليهود. اليوم، وأكثر من أي وقت مضى، الخيار واضح وغير قابل للتأويل، كما عبّر عنه الرئيس جيمي كارتر، فإما السلم أو الفصل العنصري ”الابرتايد“. فلن يقبل العالم أي ”ابرتايد“ جديد.

”إن الشعب الفلسطيني لن يقبل بالقهر والظلم وسيواصل كفاحه المشروع ضد الاحتلال الاستعماري لأرضنا وشعبنا. إننا لن نتخلى عن ثقافة السلام الراسخة فينا، وسنواصل نهجنا في المقاومة الشعبية السلمية. ولن نقبل بمستقبل من الجدران والحصار، والتمييز العنصري، والقهر، والكراهية والاستعمار.

ومنطقة مسافر يطا، الواقعة في جنوب تلال الخليل، وأماكن أخرى. إن هاجس التجريد من الملكية يخيم على جزء كبير من الحي الذي أنتمي إليه. والقلق يستبد بحياتنا كوننا نعيش على حافة التشرذم. وقد وصفت الأمم المتحدة ذلك بأنه جريمة حرب. الأهم من ذلك، إنني أعلم أن ذلك ضريبا من ضروب السرقة. إن المجتمع الذي أنتمي إليه شأنه شأن جميع المجتمعات الفلسطينية، ليس غريبا عن التجريد من الملكية. فقد طُردت جدي من منزلها في حيفا عام ١٩٤٨ عندما نزع مئات الآلاف من الفلسطينيين خلال النكبة. وقد وجدت ملاذا في الخمسينات بعد أن بنت الأمم المتحدة بالتعاون مع الأردن مشروعا سكنيا في منطقة الشيخ جراح، ووعدت بأن تحصل الأسر اللاجئة التي كان يبلغ عددها آنذاك ٢٨ أسرة على سند قانوني لممتلكاتها. ثم حدثت حرب عام ١٩٦٧.

وبعد أن ضمت القوات الإسرائيلية القدس بصورة غير قانونية، حاولت بقسوة عدة من منظمات المستوطنين الاستيلاء على الحي، وتقع مقر بعض تلك المنظمات في الولايات المتحدة. ومن الواضح أننا حاولنا بالجوء إلى المحكمة مكافحة الطرد القسري. لكن كما كانت تقول جدي "إذا كان القاضي عدوك فلن تشتكي؟" وقد كان الاستيلاء الإسرائيلي على الأراضي مقترنا بالتشريعات المغلفة بالمطاط، مما جعل من المستحيل تقريبا الطعن فيه. ومع ذلك، فإن المعركة على حي الشيخ جراح ليست قانونية في جوهرها، بل إنها مسألة سياسية. وتشكل جزءا من مسعى منهجي كبير يرمي إلى بسط الطابع الإسرائيلي على القدس بأكملها، مدينتي الأصلية. وعائلي وجيراننا يفهمون ذلك. ونحن نعلم من التجربة المباشرة أن النظام القضائي الإسرائيلي أسسه أولئك الذين يستفيدون فائدة لا نهاية لها من النظام الاستعماري الاستيطاني الإسرائيلي. وفي الوقت الذي أتكلم فيه هنا، يحاول محامي أسرنا إقناع أحد القضاة وهو من المستوطنين بالنطق بالحكم ضد المستوطنات. وتتبادر إلى الذهن كلمة "الفصل العنصري"، بيد أن القول بوجود عدم تكافؤ، وظلم في النظام القضائي الإسرائيلي إنما هو تقليل صارخ من الحقيقة. إن ما نشهده نظاما استعماريًا مدفوعا أيديولوجيا أسسه المستعمرون من أجل منفعتهم، وهو يعمل تماما كما كان الهدف منه. وهذه القوانين الجائرة ليست تفضيلية فحسب، بل تخدم الأهداف

البلدان وإلى شتى قطاعات المجتمع، فضلا عن دورهن الحاسم في دعم التغيير الإيجابي الذي يمكن أن يؤدي إلى حل عادل ودائم وسلمي.

يسرني الآن أن أعطي الكلمة للسيد محمد الكرد، ضيفنا الخاص. وهو ناشط فلسطيني، ومواطن من حي الشيخ جراح في القدس الشرقية، وكاتب وشاعر فلسطيني. حصل على درجة الماجستير من إحدى جامعات الولايات المتحدة، واكتسب مكانة بارزة في الكلام علنا عن الحالة في الحي الذي ينتمي إليه، وعمل على توثيق عمليات الإخلاء القسري للفلسطينيين في حي الشيخ جراح. وكان السيد الكرد الموضوع الرئيسي للفيلم الوثائقي "حارتي" لعام ٢٠١٣، وهو فيلم من إخراج جوليا باشا وربيبكا وينغرت - غابي. قام مع شقيقته التوأم منى، بحملة من أجل حقوق الفلسطينيين عبر قنوات التواصل الاجتماعي، وفي عام ٢٠٢١ تم إدراجه في القائمة السنوية لمجلة تايم من بين أكثر ١٠٠ شخص من ذوي التأثير في الناس في العالم. من دواعي سروري أن يكون بين ظهرانينا اليوم.

**السيد الكرد (تكلم بالإنكليزية):** أود أن أشكر اللجنة على الخطابات الرائدة. إنني متأكد من أن سلطات الاحتلال قلقة للغاية حاليا. اسمي محمد الكرد وأنا موجود هنا لإلقاء خطاب.

عندما كنت في الحادية عشرة من عمري، عدت إلى المنزل من المدرسة، ورأيت أثاث منزلي متناثرا في شارع في حي الشيخ جراح في القدس المحتلة، والكائن في فلسطين المحتلة. وكان الشارع يعج بالجنود والشرطة والمستوطنين. كان جيراننا يصرخون ويحتجون. ونقل البعض منهم إلى المستشفى. لقد اقتحم المستوطنون منزلنا ونهبوا أكثر من نصف محتوياته. وقالوا إن المنزل ملك لهم بمرسوم إلهي، كما لو كان الله وكيفا عقاريا. والآن، وبعد انقضاء أكثر من عقد من الزمان، فإنهم قادمون لإنهاء ما بدأوه آنذاك. ومن المرجح أن تقوم منظمات المستوطنين المدعومة من أصحاب المليارات، والتي تحميها قوات الاحتلال الإسرائيلية، بطرد عائلي من منزلنا إلى الأبد. وليس فقط عائلي، بل طرد مئات الفلسطينيين، إن لم يكن آلاف الفلسطينيين في ذات الحي الذي اسكنه، وفي أحياء أخرى مثل سلوان والعيساوية

النكبة لم تنته بعد. بل إنها تستمر في كل مرة يلغي فيها الاحتلال الإسرائيلي الإقامات في القدس. إنها تتجسد في لافتات الشوارع المجردة من اللغة العربية. إنها تخترق أجسادنا جراء استمرار حملات تجريدنا من الإنسانية. فإذا لم تُطرد من منزلك، سيهدم. وإذا لم تكن مسجوناً، يُطلق النار عليك في الشارع. إذا لم يُطلق عليك النار في الشارع، فهناك طائرة بدون طيار تحوم سماء قطاع غزة. إذا لم تكن قنبلة، فهي منفى.

لقد تعبت من الإبلاغ كل يوم عن نفس الوحشية، من التفكير في طرق جديدة لوصف ما هو واضح. الوضع في حي الشيخ جراح ليس من الصعب فهمه. إنه نموذج مصغر مثالي للاستعمار الاستيطاني، وهو الواقع الذي ما انفك يعيشه الفلسطينيون طوال ٧٠ عاماً من الحكم الصهيوني. هذه المفردات ليست نظرية. ويتجلى ذلك بوضوح في محاولات اقتلاعنا من بيوتنا حتى يتمكن المستوطنون من احتلالها، وبدعم من نظام توفر قواته وسياساته دعماً مصحوباً بالعنف لإخراج سكان وإحلال سكان آخرين محلهم. لا يهمني من يسيء إليه استعمال هذا المصطلح. إن كلمة "المُسْتَعْمَرَة" هي الطريقة الصحيحة للإشارة إلى دولة تتواطأ قواتها في عنف مع المستوطنين؛ والتي تعمل حكومتها مع منظمات المستوطنين؛ والنظام القضائي الذي يستخدم قوانين توسعية للمطالبة ببيوتنا؛ نظام يكرس قانون الدولة القومية "الاستيطان اليهودي" بوصفه "قيمة وطنية... لتشجيع وتعزيز الاستيطان". إن انفتاح شبيهة المحتل على الأراضي الفلسطينية بدون فلسطينيين لم تخف وطأته منذ أكثر من سبعة عقود. أعرف ذلك الواقع لأنني أعيشه. لا أثق بالنظام القضائي الإسرائيلي. فهو جزء من الدولة الاستعمارية الاستيطانية، التي بناها المستوطنون للمستوطنين. ولا أتوقع أن تتدخل بالنيابة عنا الحكومات الدولية التي ما فتئت متواطئة بشدة مع المشروع الاستعماري الإسرائيلي. ولكني أؤمن فعلاً بالناس في جميع أنحاء العالم، أي أؤمن بمواطني الدول الممثلة هنا، الذين يحتجون ويضغطون على حكوماتهم لإنهاء ما هو أساساً دعم غير مشروط لسياسات التطهير العرقي الإسرائيلي.

الديمقراطية والسياسية للمشروع الصهيوني، وهي متخفية تحت ملاءة من التشريعات شبه الديمقراطية، وهي تشريعات محل خلاف.

هذا الصيف انتقلنا بنضالنا إلى الشوارع. وانضم الفلسطينيون في جميع أنحاء القدس والعالم إلى جهودنا لمقاومة الاستيلاء على الحي، والتي أصبحت تعرف باسم انتفاضة الوحدة. وسرعان ما تصاعد الوضع إلى شن هجمات على غزة المحاصرة. فقد عبأ الفلسطينيون صفوفهم وقاموا، وتظاهر الناس في جميع أنحاء العالم تأييداً للحق الفلسطيني في التحرير وإنهاء الاستعمار. ولكن بعد أشهر، انحسر اهتمام العالم. بيد أن الواقع بالنسبة للفلسطينيين لم يتغير. لقد ظل الحي الذي أنتمي إليه مدة ثلاثة أشهر تحت حصار فرضته القوات الإسرائيلية، مع استمرار القيود التي تهدف إلى خنق حياة مئات الفلسطينيين الذين يعيشون هناك. ومع ذلك، فإن المستوطنين اليهود المسلحين، الذين احتلوا بالفعل بعض منازلنا، يصلون ويجولون في الشوارع بحرية، وبدون حسيب أو رقيب. في أي ليلة، ينتشر في الشارع الذي أسكن فيه اثنا عشر من المتعصبين يحملون السلاح الذي أسكن فيه مع إفلات متعطر من العقاب. إنهم محميون، حتى بدعم من القوات التي تحاصر مجتمعنا

لا بد لي من أن أستغرق من وقتكم دقيقة للتتويه بأنه يوجد الملايين من الناس المحاصرين في قطاع غزة، والملايين ممن يعيشون في سجن في الهواء الطلق. ولا بد لي من الاعتراف بوجود آلاف السجناء الفلسطينيين القابعين في السجون الإسرائيلية. ولا بد لي من الاعتراف بأن جاري مراد عطية، وهو مدرس في مدرسة ابتدائية سلب من أسرته، وأودع في السجن، وتم توجيه اتهامات ملفقة لأنه تجرأ على رفض التطهير العرقي.

علي أن أسأل ما الذي يمكنني قوله اليوم ولم يُقَل من قبل. كم عدد الفلسطينيين الذين وقفوا على هذه المنصة لعقود وشجبوا نفس الوعود المقطوعة، وكم عدد قرارات الأمم المتحدة التي لم تتحقق؟ كم منا حاول التعبير عن الفظائع التي يعرفها الجميع في هذه الهيئة جيداً ولا يزال يتجاهلها؟ في مرحلة معينة من حياة كل فلسطيني، ندرك أن

والتعويضات، بينما لا يزال الفلسطينيون هنا. نحن نستحق العدالة والتحرير في حياتنا. نحن نستحق استعادة أرضنا.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أشكر بحرارة السيد محمد الكرد على بيانه القوي الذي يتسم ببعد النظر الكبير والفراسة، والذي يصور محنة الشعب الفلسطيني ببلاغة شديدة، بالإضافة إلى ضرورة الإبقاء على الإيمان والتصميم على إعمال حقوق الشعب الفلسطيني. أود أن أعتنم هذه الفرصة لأشكر جميع منظمات المجتمع المدني الناشطة في قضية فلسطين والموجودة في جميع أنحاء العالم على عملها القيم دعماً للشعب الفلسطيني وتضامناً معه. وتتعهد اللجنة بمواصلة العمل مع منظمات المجتمع المدني الفلسطينية وغيرها من منظمات المجتمع المدني من أجل إعمال حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف. مرة أخرى، أشكر السيد الكرد.

نختم الآن الجزء الأول من جلستنا. وأود أن أشكر رئيس الجمعية العامة، ورئيس مجلس الأمن، ورئيس ديوان الأمين العام على إسهاماتهم في هذه الجلسة المهمة تعبيراً عن تضامنهم مع الشعب الفلسطيني.

أنتقل الآن أن إلى الجزء الثاني من الجلسة. أود الآن أن أقدم المنظمات الحكومية الدولية التي دعمت القضية الفلسطينية، واختارت على مر السنين المشاركة في هذه الجلسة الخاصة للتعبير عن تضامننا. وسنستمع إلى ممثلي اللجنة الخاصة للتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الأراضي المحتلة، والاتحاد الأفريقي، والجامعة العربية، ومنظمة التعاون الإسلامي، وحركة بلدان عدم الانحياز. وبسبب القيود اللوجستية المتصلة بمرض فيروس كورونا، سأطلب من ممثلي تلك المنظمات الحكومية الدولية أن يدلوا ببياناتهم من مقاعدنا.

أعطي الكلمة الآن للسيد بيتر موهان ماينري بيريس، الممثل الدائم لسري لانكا، للكلام بصفته رئيس اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الأراضي المحتلة.

إن الإفلات من العقاب وجرائم الحرب لن تتوقف نتيجة بيانات الإدانة والاستنكار. لن تتوقف من خلال تغريدات مثيرة للقلق. وقد أوضحننا مرارا وتكرارا التدابير السياسية التحويلية التي يجب اتخاذها. أي تدابير مقاطعة وفرض جزاءات على مستوى الدولة. مرة أخرى، المشكلة لا تكمن في الجهل، بل في التقاعس عن العمل. وقد استخدمت الولايات المتحدة حق النقض ضد أكثر من ٥٣ قرارا لمجلس الأمن من القرارات التي تنتقد إسرائيل. والواقع أن أكثر من نصف حق النقض الذي استخدمته الولايات المتحدة كان في صالح إسرائيل. إلى متى سنظل نمنح إسرائيل مظلة الإفلات من العقاب على احتلالها؟ إن المفاوضات لن تحقق السلام. ولكن إنهاء الإفلات من العقاب هو الذي سيحققه.

عندما نفكر في أجسام الفظائع التي ارتكبت وأكثرها وحشية اليوم، إنما نفكر فيها بقدر كبير من الوضوح الأخلاقي - قدر كبير من الوضوح الأخلاقي لدرجة أننا نميل إلى تناسي حقيقة مفادها أنه عندما حدثت تلك الفظائع، كانت قانونية تماما. ليس فقط قانونية تماما، بل في الوقت الذي كانت تحدث فيه، كانت كلها مثيرة للجدل وموضع خلاف. لقد كانت معقدة جدا وتكلم الناس بلغة محايدة، كما نفعنا اليوم. نحن جميعا نعتقد أنه لو كنا هناك في ذلك الوقت، لكننا على الجانب الصواب من التاريخ. ولدينا اليوم فرصة لكي نكون على الجانب الصواب من التاريخ. أرجو من الجميع هنا أن يتحلوا بالشجاعة. إذ لا يمكن حل القضية الفلسطينية بدون فلسطين المحررة.

أعرف أن الاحتلال، مثله كمثل كل المظالم، ويجب أن ينتهي. فكل الإمبراطوريات ستسقط، أما القضية الفلسطينية ستنهض منتصرة. أعرف هذا، أني أعرف هذا. وأنا أعلم أن الناس سوف ينظرون إلى الوراثة ويتأملون في الواقع الذي نعيشه اليوم مع مزيد من الوضوح الأخلاقي. في يوم من الأيام سنرى متاحف تكرمنا، ونُصبا تذكارية تخلد ذكرانا، وتماثيل تُبنى باسمنا. سيقف الناس على أرضينا ويعترفون بالمعاناة التي حدثت فيها. أمل فقط أن يحدث هذا الاعتراف والملاذ،

ووفقا لمنظمة الصحة العالمية، فإن مجموع الحالات المؤكدة بالإصابة بجائحة (كوفيد-19) في الضفة الغربية، بمن فيها القدس الشرقية وقطاع غزة، بلغ ٣٠.٣٤٥ إصابة، و ٣٨٧٧ وفاة منذ اندلاع الجائحة. واستنادا إلى المعلومات الواردة، فقد عمل الاحتلال على إضعاف المرافق الصحية وجعل الأرض الفلسطينية المحتلة مكانا هشا بحيث يمكن أن تنفثى فيه الجائحة. وتشير البيانات الواردة من وزارة الصحة الفلسطينية إلى أن ٢٢ في المائة فقط من مرافق الرعاية الأولية في قطاع غزة لا تزال مفتوحة طوال فترة تفشي جائحة (كوفيد-19). وحتى ٣١ آب/أغسطس، لم يتلق سوى ١٦ في المائة من الفلسطينيين المؤهلين جرعتين من التطعيم. وفي ٢٥ آذار/مارس، أصدرت اللجنة بيانا صحفيا يبعث على القلق بشأن التقارير التي تفيد بأن إسرائيل لم تف بمسؤوليتها القانونية الدولية والتزامها بضمان تطعيم السكان الفلسطينيين في الأرض الفلسطينية المحتلة. وقد أثرت هذه الشواغل نتيجة لتقارير وردت تفيد بأن إسرائيل كانت تتبرع بالفائض لديها من لقاحات (كوفيد-19) بإرساله إلى الخارج، في حين لا يزال الفلسطينيون غير مطعمين إلى حد كبير.

استمر تأثير جائحة (كوفيد-19) على نحو كبير على النساء والفتيات خلال الفترة المشمولة بالتقرير، حيث أفادت خطوط المساعدة المقدمة للناجيات من العنف القائم على نوع الجنس عن زيادة بنسبة ٧٠ في المائة في عدد المكالمات الواردة. ووفقا للخبراء فإن مرد هذه الزيادة جزئيا إلى الضغوط المالية والقيود المفروضة على الحركة الناجمة عن جائحة (كوفيد-19). وأدت القيود المتصلة بالجائحة في الأرض الفلسطينية المحتلة إلى تفاقم العنف المنزلي والاعتداء الجنسي والزواج القسري وغير ذلك من الأعباء المنزلية على المرأة، بما في ذلك الدعم الذي تقدمه للأطفال من خلال التعليم على الإنترنت.

تعتبر اللجنة أن الحق في المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية أمر بالغ الأهمية خلال جائحة (كوفيد-19) وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، وثق مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية هدم السلطات الإسرائيلية لـ ٩٣ مبنى ومرافق مادية توفر المياه والمرافق الصحية

السيد بيريس (سري لانكا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على الدعوة الكريمة التي وجهتموها إلى لإلقاء كلمة في جلسة اليوم الخاصة التي تعقد احتفالا باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني، بصفتي رئيسا للجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الأراضي المحتلة.

إن هذا التاريخ، ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر، يكتسي أهمية كبيرة بالنسبة للشعب الفلسطيني وبالنسبة لنا جميعا. لقد اعتمد القرار ١٨١ (د-٢) في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٧ بكثير من الأمل والتوقعات بالسلام. وللأسف، لم نشهد بعد ٧٤ عاما حلا لقضية فلسطين. ولا تزال هذه الجلسة الخاصة للاحتفال بيوم التضامن، التي ما فتئنا نحتفل بها منذ ٤٤ عاما، تُمثل تذكيرا صارخا بالحاجة الملحة إلى إيجاد حل عادل وسلمي للشعب الفلسطيني، الذي حُرِم من حقه غير القابل للتصرف في إقامة دولة فلسطين المستقلة ذات السيادة والموحدة.

في الشهر الماضي، قدمت اللجنة الخاصة تقريرها الثالث والخمسين (A/76/360)، عملا بقرار الجمعية العامة ٩٦/٧٥. ونظرا للقيود التي تفرضها جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، لم تتمكن اللجنة من إجراء مشاوراتها السنوية مع الدول الأعضاء في جنيف أو القيام بمهمتها السنوية في المنطقة. لذلك لجأت اللجنة، شأنها شأن معظم كيانات وهيئات الأمم المتحدة، إلى عقد اجتماعات على الإنترنت.

تتعلق المجالات الرئيسية التي أبرزتها اللجنة بتصعيد الأعمال القتالية في غزة في أيار/مايو، والحالة الإنسانية والحصار على غزة، وحرية التعبير في الضفة الغربية المحتلة، بمن فيها القدس الشرقية، وعمليات الهدم والإخلاء القسري، وتوسيع المستوطنات والعنف الذي يمارسه المستوطنون، وأثر جائحة (كوفيد-19) على حقوق الفلسطينيين، ووضع اللاجئين الفلسطينيين وحالة حقوق الإنسان في الجولان السوري المحتل.

حقاً من أجل أن يسود صوت العقل والحكمة على التحديات الكبيرة التي تواجه كلا الطرفين.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أشكر ممثل سري لانكا على بيانه المهم. ونقدر استمرار مساهمة اللجنة الخاصة في حل قضية فلسطين، وكذلك المشاركة النشطة لبلد السيد بيريس في أعمال لجنتنا.

يسرني الآن أن أعطي الكلمة للسيدة فاطمة كيارى محمد، المراقبة الدائمة للاتحاد الأفريقي، التي ستتلو رسالة من السيد موسى فقي محمد، رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي.

**السيدة محمد (الاتحاد الأفريقي) (تكلمت بالإنكليزية):** يسرني كل السرور أن أكون معكم اليوم، وأشكر اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف على الدعوة الكريمة لحضور هذه الجلسة الخاصة، ويسعدني أن أقرأ نص رسالة بالنيابة عن معالي السيد موسى فقي محمد، رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، الذين للأسف لم يتمكن من الحضور إلى هنا اليوم.

”إن هذا الاحتفال السنوي يمثل فرصة للاتحاد الأفريقي لتجديد تضامنه المشترك مع شعب فلسطين. وما زلنا نعترف بشجاعة وتصميم الشعب الفلسطيني في كفاحه ضد الاحتلال، ونحیی رغبته المشروعة في إقامة دولة فلسطينية مستقلة، على أرض يمكن أن تكون حرة وتعيش في سلام؛ وأرض يمكن للنساء والأطفال أن يعيشوا فيها حياتهم اليومية بدون خوف من المجهول؛ وأرض يمكن أن يزدهر الشباب فيها ويمكن للمجتمع أن يصبح وحدة كاملة مرة أخرى.

”لقد عانى الشعب الفلسطيني هذا العام بالذات من العديد من المصاعب التي أدت إلى تدمير بشري ومادي فتاك، مما نجم عنه تراجع التنمية الهشة أصلاً في المجتمعات الضعيفة. وشاهدنا العنف يتصاعد بين الإخوة، بينما لا يزال ضحايا المواجهة الأكثر براءة والأكثر عزلة. إن الهجمات المتواصلة على حقوق الإنسان للناس الأبرياء وانتهاكها تحت أي ستار من

والنظافة في الضفة الغربية. وقد أدى تلوث أكثر من ٩٠ في المائة من المياه الصالحة للشرب في غزة إلى إعاقة عمل المستشفيات بشدة حتى قبل ظهور جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩). وأود أن أنهو بالعمل الذي قامت به وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) في توفير الرعاية وتقديم خدمات التنمية البشرية الحيوية والمساعدة الطارئة للاجئين الفلسطينيين منذ عام ١٩٥٠. وأبلغت اللجنة الخاصة بأن عدد اللاجئين المسجلين لدى الأونروا يتجاوز ٥,٧ مليون لاجئ فلسطيني، في حين أن الفجوات في التمويل التي تقدمها الوكالة تتسع سنوياً، مما ينال من قدرتها على تقديم الخدمات الأساسية.

وعندما اعتمدنا خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، تعهدنا بعدم ترك أحد وراء الركب. إنني أتساءل هنا، ألا يشمل ذلك الشعب الفلسطيني؟ ومع بداية الجائحة، ما فتئنا نعمل جاهدين لتحقيق التزاماتنا بموجب أهداف التنمية المستدامة، ولكن من المؤسف أن التنمية المستدامة لا تزال هدفاً بعيد المنال للغاية بالنسبة لفلسطين. ويجب أن نعمل بسرعة وبجدية للدعوة إلى التغيير الذي طال انتظاره. ويجب أن نهئ الظروف التي يمكن فيها إجراء مفاوضات حقيقية، وأن يعمل طرفا النزاع على توفير بيئة ضرورية لتيسير عملية إحلال السلام. ويجب أن ندعم ونشجع بناء الثقة المتبادلة عند الجانبين دعماً للجهود الرامية إلى استئناف الحوار والمفاوضات الموضوعية. إن التضامن الاستثنائي الذي نشهده اليوم يؤكد دعم المجتمع الدولي لضمود الشعب الفلسطيني وقوته على مر السنين، الأمر الذي من شأنه أن يعزز جهودنا الجماعية لإنهاء معاناته. ونؤكد مجدداً دعماً لتنفيذ قرارات الجمعية العامة ذات الصلة المتعلقة بحق الشعب الفلسطيني غير القابل للتصرف في إقامة دولته، وتحقيق حل الدولتين على أساس حدود عام ١٩٦٧.

بوصفي رئيساً للجنة الخاصة، أؤكد مجدداً دعم اللجنة الثابت للشعب الفلسطيني في سعيه إلى نيل حقوقه المشروعة، وندعو ونبتهل

التي اعترفت بدولة إسرائيل وتقيم علاقات معها إلى أن تعلن صراحة أن اعترافها يستند إلى حدود عام ١٩٦٧، وأن تعيد تأكيد اعترافها بدولة فلسطين داخل تلك الحدود، وأن تمتنع عن أي عمل من شأنه تقويض أساس الحل النهائي القائم على وجود دولتين، وحث الدول الأعضاء على أن تأخذ في الاعتبار، في أي تعاون مع دولة إسرائيل، أن هذا التعاون لا يدعم الاحتلال الإسرائيلي على حساب الدعم الأفريقي للقضية الفلسطينية، بما يتماشى مع المثل النبيلة والأساس النبيل الذي يقوم عليه الاتحاد الأفريقي، وأولها حق الشعوب في تقرير المصير.

”إن الرسالة واضحة، ويجب أن نجد سبيلا لتجاوز الإعلانات ووضع أقوالنا موضع التنفيذ بينما نحث على الحوار والمفاوضات من أجل التوصل إلى حل سلمي للنزاع. فلنواصل الترويج لرسالة السلام ونحث جميع الأطراف المشاركة في هذا النزاع على الكف عن السياسات والإجراءات والاستنزافات الانفرادية التي يمكن أن تؤدي إلى تفاقم الحالة الأمنية والجو المتوتر في الشرق الأوسط.

”ويجب أن تدرك جميع الأطراف أنه لا يوجد حل عسكري لهذا النزاع الذي طال أمده. فلا يمكن التوصل لحل عادل وسلمي ودائم للنزاع إلا من خلال المبادئ القائمة على أساس وجود دولتين، إسرائيل وفلسطين، تعيشان جنبا إلى جنب في سلام ووثام في إطار قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

”وأخيرا، أود أن أختتم بالتأكيد مجددا على التزامنا بالعمل المشترك مع المجتمع الدولي لدعم تحقيق تسوية سلمية للنزاع الفلسطيني - الإسرائيلي. ويجب أن نعترف بأنه لا يمكن إحراز تقدم إذا لم يتفق الطرفان على طريق للمضي قدما معا استنادا إلى قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة والقانون الدولي والاتفاقات المشتركة. فتلك هي الطريقة الوحيدة التي يمكن بها للدولتين أن تتطلعا إلى مستقبل يمكن الجانبين أن يعيشا فيه في سلام واستقرار.“

الأفئعة أمر مدان، وينبغي للمجتمع الدولي أن يتحمل مسؤوليته الكاملة عن حماية المواطنين الأبرياء بحث المسؤولين عن ذلك على الامتثال للقانون الدولي.

”ما برحنا في الاتحاد الأفريقي، نحض على تنفيذ جميع قرارات مجلس الأمن بشأن فلسطين التي اتخذت منذ عام ١٩٤٧، بما في ذلك القرارات ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، المتعلقة بإنهاء جميع النزاعات المسلحة والاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية، ودعم حقوق الإنسان للاجئين والسجناء الفلسطينيين في الحصول على المساعدة الإنسانية، فضلا عن أولئك الذين يعترفون بأن قيام إسرائيل بتشديد المستوطنات في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧، بما في ذلك القدس الشرقية، ليست له أي شرعية قانونية، ويشكل انتهاكا صارخا بموجب القانون الدولي.

”لقد ظل النزاع بين الدولتين مصدر قلق كبير للمجتمع الدولي. وقد شاركت مختلف الجهات الفاعلة الإقليمية والدولية في السعي إلى تحقيق السلام الدائم بين البلدين. ولئن كنا ننوه بأن هناك حاجة إلى حل دائم لضمان أن تتعايش الدولتان من أجل تمكين شعبيهما من العيش في حالة من السلام والاستقرار، فيجب أن نعيد التشديد على أن السبيل إلى السلام والاستقرار الدائمين يتطلب ألا تكون عملية السلام والحلول المنشودة مقبولة فحسب، بل يجب أن تضمن حقوق جميع الأطراف.

”لقد كان الاتحاد واضحا جدا - منذ ما يقرب من ٦٠ عاما من تاريخ منظمة أفريقيا القارية، من تشكيلها بوصفها منظمة الوحدة الأفريقية وإعادة إطلاقها بوصفها الاتحاد الأفريقي - بشأن موقفه فيما يتعلق بمسألة فلسطين وإسرائيل. إن حلا يقوم على وجود دولتين أمر أساسي للتعايش السلمي. كما نذكر بالإعلان الذي اعتمده رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي الذي دعا، في جملة أمور، الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي

عن استشهاد ٢٥٩ فلسطينياً، من بينهم ٦٦ طفلاً نشرت صحيفة نيويورك تايمز صورهم على صفحتها الأولى.

”وما زال أبناء غزة يكابدون معاناة حصار إسرائيلي للإنساني وظالم. إننا نقف أمام حكومة إسرائيلية تجسد مفاهيم اليمين في أشد صورها عنصرية وصلفا لا تؤمن بحل الدولتين أو بحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره. وبرنامجها الرئيسي هو توسيع الاستيطان والتهويد وقمع الفلسطينيين والتكثيف بهم. ومن أسف، أن الإجماع الدولي الكاسح على حل الدولتين كأساس وحيد للتسوية النهائية يجد نفسه عاجزا عن تحويل هذا الاقتناع إلى واقع تفاوضي ملموس بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي، ويترك الحكومة الإسرائيلية لتواصل فرض تصوراتها المشبعة بالتطرف اليميني والجموح الأيديولوجي.

”إن سد الطريق في وجه الفلسطينيين الراغبين في السلام والتعايش السلمي ستكون له تبعات خطيرة على مستقبل هذه المنطقة وعلى فرص تمتعها بالسلام والاستقرار الدائمين. والارتكان إلى الوضع القائم إلى الأبد وهم وسراب. ففرصة تطبيق حل الدولتين لن تبقى قائمة أو متاحة لوقت طويل، خاصة وأن مقومات هذا الحل تتآكل على الأرض. إذ يقوم الاحتلال يوميا بتقويضها عبر قضم الأرض والتهويد. وستضع بدائل حل الدولتين دولة الاحتلال نفسها في مأزق رئيسي وأخلاقي ووجودي، ليس واضحا أن إسرائيل تدرك مدى خطورته.

”لقد حان وقت الانتقال من مرحلة إدارة الصراع والحلول المؤقتة إلى التسوية النهائية والحل الدائم. وأنه هنا بما جاء في كلمة فخامة الرئيس محمود عباس، رئيس دولة فلسطين، أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها السادسة والسبعين (انظر A/76/PV.12) من تأكيد على تحقيق السلام بخارطة طريق نحذر من تداعيات تجاهلها أو إهمالها. لقد وضع هذا الخطاب الهام المجتمع الدولي أمام مسؤولياته بضرورة إنفاذ

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيدة فاطمة كياري محمد على بيانها القوي باسم رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، وعلى اهتمامها الشخصي بقضية فلسطين وتفانيها في ذلك.

ويسعدني أن أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد ماجد عبد العزيز، المراقب الدائم عن جامعة الدول العربية لدى الأمم المتحدة، الذي سيقراً رسالة من السيد أحمد أبو الغيط، الأمين العام لجامعة الدول العربية.

السيد عبد العزيز (جامعة الدول العربية): يشرفني، السيد الرئيس، أن أتلو عليكم كلمة معالي السيد أحمد أبو الغيط، الأمين العام لجامعة الدول العربية، في اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني. وأقتبس:

”صاحب السعادة السفير الشيخ نيانغ، رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، أصحاب السعادة أعضاء اللجنة، السيدات والسادة، أتوجه إليكم جميعا بالتحية في اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني الذي تحييه اللجنة في كل عام لنجدد فيه التزامنا تجاه الشعب الفلسطيني وقضيته العادلة. ونؤكد على مواصلة دعمنا الكامل لحقوقه المشروعة غير القابلة للتصرف، وفي مقدمتها حقه في تقرير المصير وإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية.

”إنه يوم نقف فيه احتراما وتقديرا لإرادة ونضال هذا الشعب الصامد المناضل ونبعث فيه برسالة تضامن وأمل لأبنائه. وقد جعلت التطورات الأخيرة العالم أكثر وعيا بنضال الفلسطينيين المشروع وأعمق إدراكا لظروف الاحتلال العنصري التي يواجهونها بشجاعة وإصرار وإيمان لا يتزعزع بعدالة القضية. وصرنا نتيجة لهذا النضال، ولأول مرة، نسمع عبارات مثل ”الفصل العنصري“ و ”التهجير القسري“ تتردد في الإعلام العالمي وفي المنابر المختلفة للإشارة إلى الفظائع التي تجري في فلسطين المحتلة، سواء في القدس الشرقية والشيخ جراح وسلوان وغيرها من الأحياء الفلسطينية أو في غزة المحتلة التي تعرضت لحملة عسكرية مدمرة في أيار/مايو الماضي أسفرت

التعاون الإسلامي، بمناسبة اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني.

”بداية، يسرني أن أعرب عن امتناني العميق والمخلص للأمم المتحدة وأجهزتها، لا سيما اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف وأعضاء مكتبها على جهودهم ومبادراتهم الفعالة دعماً لقضية فلسطين وتعزيز التضامن الدولي مع الشعب الفلسطيني في كفاحه من أجل استعادة حقوقه المشروعة.

”يأتي احتفالنا هذا العام باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني في منعطف حاسم بالنسبة لقضية فلسطين نظراً لاستمرار ممارسات إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، الرامية إلى إدامة احتلالها الاستعماري للأرض الفلسطينية من خلال سياساتها القائمة على العدوان والتشريد القسري والتطهير العرقي وبناء المستوطنات والتهويد ومصادرة الأراضي وتدمير الممتلكات والحرمان من الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني. وأكرر اليوم رفض منظمة التعاون الإسلامي وشجبها لإجراءات الاحتلال الإسرائيلي والممارسات غير القانونية التي تهدف إلى فرض حقائق جديدة على الأرض وتغيير الطابع الديموغرافي لمدينة القدس الشريف المحتلة وطمس الهويات العربية والإسلامية وطرد المواطنين الفلسطينيين من ديارهم في أحياء الشيخ جراح ولسوان وتدنيس المواقع المقدسة وانتهاك حرية العبادة فيها علاوة على السعي إلى عزل مدينة القدس الشريف عن محيطها الفلسطيني. ولذلك من الضروري إنهاء تلك الممارسات الإسرائيلية التي تشكل انتهاكاً صارخاً لقرارات الشرعية الدولية وتؤجج العنف والتطرف والعنصرية وتشعل نزاعاً دينياً قد تترتب عليه عواقب لا يمكن التنبؤ بها.

”وفي السياق نفسه أود أيضاً أن أؤكد أن مبدأ سيادة الدول ينبغي ألا يكون ذريعة لإسرائيل لترسيخ احتلالها الاستعماري وإضفاء الشرعية على سياساتها التي تنتهك القانون الدولي

وتطبيق قرارات الشرعية الدولية والحفاظ على ما تبقى من فرص حل الدولتين.

”ومن هنا فإن المجتمع الدولي مدعو إلى تقديم جميع أشكال الدعم والإسناد لكي تستعيد الرباعية الدولية دورها الرائد وتقوم بواجبها نحو هذه القضية التي تتعلق بالسلم والأمن الدوليين.

”إننا ندعو إلى انعقاد مؤتمر سلام دولي يجسد الإرادة الدولية والضمير العالمي الراضين لاستمرار آخر نظام استعماري في تاريخ البشر، وبما يفضي إلى إنهاء الاحتلال الإسرائيلي وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة ذات السيادة على خطوط عام ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشرقية وفقاً للمرجعيات الدولية المعتمدة وقرارات الأمم المتحدة ومبادرة السلام العربية.

”إننا في جامعة الدول العربية نقدم تحية تقدير إلى كل أحرار العالم الحرة المتضامنين مع الشعب الفلسطيني والداعمين لقضيته العادلة. ونوجه التحية إلى أبناء الشعب الفلسطيني المناضل في كافة أماكن تواجده، خاصة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، على صموده وإرادته الصلبة ووقوفه بشجاعة في وجه الاحتلال والعدوان والإرهاب. وستبقى القضية الفلسطينية العادلة قضية كل أحرار العالم حتى يستعيد الشعب الفلسطيني حريته واستقلاله“.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أشكر السيد عبد العزيز على بيانه

الهام باسم جامعة الدول العربية وهي شريك فعال للجنة.

يسرني الآن أن أعطي الكلمة للسيد أغشين مهديف، المراقب الدائم عن منظمة التعاون الإسلامي لدى الأمم المتحدة، الذي سيتلو رسالة باسم السيد حسين إبراهيم طه، الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي.

**السيد مهديف (منظمة التعاون الإسلامي) (تكلم بالإنكليزية):**

أدلي بهذا البيان باسم السيد حسين إبراهيم طه، الأمين العام لمنظمة

”في الختام، نجدد دعم منظمة التعاون الإسلامي وتضامنها مع الشعب الفلسطيني في سعيه لاستعادة حقوقه الوطنية غير القابلة للتصرف، بما في ذلك الحق في تقرير المصير وإقامة دولة مستقلة على أساس حدود عام ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشريف، فضلا عن إيجاد حل عادل لمسألة اللاجئين الفلسطينيين وفقا لقرار الجمعية العامة ١٩٤ (د-٣)“.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أشكر السيد مهديف على بيانه، وأود أن أؤكد تقدير اللجنة لرسالته الهامة، وعلى الدعم القوي الذي تقدمه منظمة التعاون الإسلامي لأنشطة لجنتنا، علاوة على روح التأزر والتعاون الممتازة بين منظمة التعاون الإسلامي واللجنة المعنية بقضية فلسطين.

أعطي الكلمة الآن للسيد يشار عفيف، الممثل الدائم لأذربيجان لدى الأمم المتحدة، الذي سيدلي ببيان باسم حركة بلدان عدم الانحياز.

**السيد عفيف (أذربيجان) (تكلم بالإنكليزية):** يشرفني أن أدلي بهذا البيان باسم حركة بلدان عدم الانحياز. في هذا الاحتفال الرسمي باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني، تكرر حركة بلدان عدم الانحياز تأكيد تضامنها الثابت مع الشعب الفلسطيني ودعمها لحقوقه الإنسانية غير القابلة للتصرف بما في ذلك تقرير المصير والاستقلال. ونجدد التزامنا الثابت بالجهود الرامية إلى التوصل إلى حل عادل ودائم لقضية فلسطين وإحلال سلام وأمن حقيقيين في الشرق الأوسط على أساس القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

وتعرب الحركة مرة أخرى عن تقديرها للجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ولشعبة حقوق الفلسطينيين بالأمانة العامة للأمم المتحدة على عملها الهام ومساعدتها القيمة في هذا الصدد تمشيا مع الولايتين المنوطتين بهما من جانب الجمعية العامة. وبالمثل تشيد الحركة مرة أخرى بالجهود التي تبذلها وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) لتوفيرها المساعدات الأساسية الإنسانية والإنمائية والطائرة والحماية لـ ٥,٧ ملايين لاجئ فلسطيني في جميع

وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة بما في ذلك قرار مجلس الأمن ٢٣٣٤ (٢٠١٦). وفي ذلك الصدد، ندعو الدول التي فتحت بعثاتها الدبلوماسية أو القنصلية في القدس الشريف أو نقلتها إلى هناك إلى احترام التزاماتها وأن تتماشى مواقفها مع أحكام القانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية بشأن المدينة.

”تواصل إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، تحدي إرادة المجتمع الدولي بتنفيذ سياسات بناء المستوطنات وتوسيعها في الأراضي الفلسطينية المحتلة في عام ١٩٦٧. وبذلك تواصل تقويض الجهود والفرص لتحقيق السلام وإمكانية تنفيذ رؤية حل الدولتين. علاوة على ذلك، يشكل سلوكها انتهاكا صارخا للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. ما زالت محنة السجناء الفلسطينيين في مراكز الاحتجاز الإسرائيلية مسألة امتناع عن تحقيق العدالة وجريمة تتجلى في الممارسات الشنيعة الجائرة واللاإنسانية التي يرتكبها الاحتلال الإسرائيلي ضد السجناء الفلسطينيين. وأود أن أؤكد في هذا الصدد أن استمرار إفلات إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، من العقاب قد رسخ عدم تحقيق العدالة وشجع إسرائيل على ارتكاب المزيد من الجرائم والانتهاكات الموثقة لحقوق الشعب الفلسطيني. وفي ذلك الصدد، أدعو الأمم المتحدة إلى تحمل مسؤولياتها عن مساءلة إسرائيل عن جرائمها وانتهاكاتها المستمرة للقانون الدولي، فضلا عن إنهاء احتلالها للأراضي الفلسطينية.

”إن نجدد اليوم دعوتنا لدول العالم التي لم تعترف بعد بدولة فلسطين بأن تفعل ذلك على وجه السرعة للمساهمة في تحقيق السلام، فإننا نؤكد أيضا على ضرورة تعاون المجتمع الدولي، ولا سيما المجموعة الرباعية المعنية بالشرق الأوسط لإيجاد حل سياسي يستند إلى الاختصاصات المتفق عليها بما في ذلك مبادئ القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

وقمعها وعقابها الجماعي للأطفال والنساء والرجال الفلسطينيين الأبرياء العزل. وهي تواصل ارتكاب انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان قد يرقى الكثير منها إلى جرائم حرب. وهذا يسبب صدمة ومعاناة شديدين بين السكان المدنيين الفلسطينيين، لا سيما في قطاع غزة، حيث الوضع الإنساني مرير وغير قابل للاستمرار ولا يمكن العيش فيه. وجددت اللجنة الوزارية في إعلانها السياسي الذي اعتمد بالإجماع، في جملة أمور، دعوة الحركة إلى وقف جميع انتهاكات القانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، وكذلك إلى الامتنال للقانون الدولي وجميع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. كما أكدت اللجنة الوزارية تضامنها الثابت مع الشعب الفلسطيني ودعمها الثابت لحقوقه غير القابلة للتصرف ولقضيته العادلة.

وتؤكد الحركة على أن الحل العادل والدائم والشامل لقضية فلسطين يظل مسؤولية دائمة للأمم المتحدة حتى يتم حلها بصورة عادلة ومرضية من جميع جوانبها. وتؤكد الحركة على الحاجة إلى التعبئة العاجلة للجهود المتعددة الأطراف من أجل النهوض بأفاق سياسية موثوقة وحل عادل على أساس القانون الدولي، فضلاً عن بذل الجهود لتخفيف المصاعب الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية التي يعاني منها شعب فلسطين.

والحركة مضطرة في هذا اليوم للإعراب عن أسفها الشديد لأنه بالرغم من عقود أمضاها الشعب الفلسطيني وهو يشارك في جهود السلام بحسن نية، وبالرغم من التزامه الثابت بحل الدولتين من أجل السلام وتقيده بالقانون الدولي والتنازلات المؤلمة التي قدمها، إلا أن الحقيقة أن محنته ساءت ولا يزال الحل العادل بعيد المنال. ومع بقاء مجلس الأمن مشلولاً بشأن هذه المسألة بالرغم من واجباته بموجب ميثاق الأمم المتحدة، فإن الحالة لا تزال تتدهور وقد باتت مزعزعة للاستقرار بازدياد. ويجب أن يكون ذلك مدعاة للقلق الشديد للمجتمع الدولي وينبغي أن يدفع إلى اتخاذ إجراءات عاجلة لمحاسبة إسرائيل على انتهاكاتها ووقفها، بما في ذلك جميع أنشطة الاستيطان والضم غير القانونية في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها

ميادين عملياتها. كما نعرب عن تقديرنا البالغ لجميع وكالات الأمم المتحدة ذات البرامج الخاصة التي توفر للشعب الفلسطيني الدعم الذي تمس الحاجة إليه، بما في ذلك دعمها للأطفال والنساء. وفي ضوء الحالة المالية الخطيرة التي تواجهها الأونروا حالياً، تكرر حركة عدم الانحياز مناقشتها لجميع الدول تقديم دعم مالي كافٍ يمكن التنبؤ به لكفالة استمرار برامج المساعدة الحيوية للأونروا في وقت تتزايد فيه الحاجة، وبالنظر إلى المساهمة الملموسة التي تقدمها الأونروا في تحقيق الاستقرار الإقليمي.

ولأسف، يصادف هذا العام الذكرى السنوية الرابعة والخمسين للاحتلال العسكري الإسرائيلي غير القانوني للأرض الفلسطينية في عام ١٩٦٧، بما في ذلك القدس الشرقية والأراضي العربية الأخرى. ويصادف هذا العام أيضاً الذكرى الخامسة والسبعين لاتخاذ الجمعية العامة القرار ١٨١ (د-٢)، وهو الانتداب الذي يقضي بتقسيم فلسطين، وشهدنا في أيار/مايو الذكرى الثالثة والسبعين للنكبة المأساوية التي حلت بالشعب الفلسطيني في عام ١٩٤٨. إن تلك المناسبات الجلية تدفع حركة عدم الانحياز إلى تكرار دعواتها التي طال أمدها لتكثيف جميع الجهود اللازمة لإنهاء هذا الظلم وللتقدم بحل سلمي وعادل. ومطلوب من المجتمع الدولي أن يتصرف على الفور للوفاء بمسؤولياته والتزاماته فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية إلى أن يتم حلها بصورة عادلة.

وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩، اجتمعت اللجنة الوزارية لبلدان عدم الانحياز المعنية بفلسطين في باكو لاستعراض آخر التطورات في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. وللأسف، لا يزال الوضع هناك حرجاً وغير مستدام. وقد شدد الوزراء على أسفهم الشديد لأن الشعب الفلسطيني لا يزال يعاني من احتلال إسرائيل العسكري الوحشي ومن الحصار والقمع ولا يزال محروماً من حقوق الإنسان الأساسية. فجميع حقوقه تلك تتعرض للانتهاك المتعمد والمنهجي من قبل السلطة القائمة بالاحتلال، فيما تواصل تلك السلطة استيطانها واستعمارها للأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية،

لا يتزعزع باستعادة الحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني البطل في تقرير المصير، بما في ذلك حقه في إقامة دولة فلسطين المستقلة الديمقراطية التي تتوافر لها مقومات البقاء، وعاصمتها القدس الشرقية، فضلاً عن إيجاد حل عادل لمحنة اللاجئين الفلسطينيين استناداً إلى قرار الجمعية العامة ١٩٤ (د-٣)، وهي أسس السلام العادل والدائم.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أشكر السيد علييف على الرسالة الهامة جداً لحركة بلدان عدم الانحياز، وأود أن أكرر من خلاله تقديرنا لدعم الحركة الثابت لقضية الشعب الفلسطيني.

ويشرفني الآن أن أعلن أن اللجنة قد تلقت رسائل دعم وتضامن من عدد كبير من رؤساء الدول والحكومات ووزراء الخارجية والحكومات والمنظمات. وأود أن أتلو قائمة بالمسؤولين الذين بعثوا بهذه الرسائل بالترتيب الذي وردت به.

تلقينا رسائل من رؤساء الدول التالية: جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، السنغال، مصر، الصين، نيكاراغوا، فييت نام، المغرب، الأردن، إندونيسيا، سري لانكا، تركيا، لبنان، جمهورية إيران الإسلامية، برونائي دار السلام، ملديف، جمهورية فنزويلا البوليفارية.

وتلقينا رسائل من رؤساء حكومات البلدان التالية: الهند، تايلند، مالطة، اليابان، جنوب أفريقيا، بنغلاديش، ماليزيا.

وتلقت اللجنة أيضاً رسائل من وزراء خارجية البلدان التالية: كازاخستان، الفلبين، كوبا، الجمهورية العربية السورية، الأرجنتين، البحرين، دولة بوليفيا المتعددة القوميات، المملكة العربية السعودية.

وقد تلقينا رسائل من الحكومات التالية: الجزائر وغيانا وناميبيا.

وتلقت اللجنة أيضاً رسائل من المنظمات الحكومية الدولية التالية: الاتحاد الأوروبي وجامعة الدول العربية.

وستنشر جميع رسائل التضامن التي تلقيناها على الموقع الشبكي المتعلق بقضية فلسطين الذي تديره شعبة حقوق الفلسطينيين،

القدس الشرقية. وبغير هذا الإجراء لا يمكن إنقاذ فرص السلام وإنهاء الاحتلال الإسرائيلي وتحقيق حل الدولتين على أساس حدود ما قبل عام ١٩٦٧، وفقاً لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ومبادئ مدريد ومبادرة السلام العربية. ويجب تنفيذ جميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة والالتزامات التي يستوجبها القانون الدولي، بما في ذلك اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ والقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

واليوم، تكرر حركة عدم الانحياز أيضاً مطالبها برفع الحصار الإسرائيلي غير القانوني عن قطاع غزة، الذي لا يزال يعيق بشدة جميع جوانب حياة السكان المدنيين الفلسطينيين في غزة، ويفرض عليهم أزمة إنسانية خطيرة تتفاقم بسبب جائحة مرض فيروس كورونا الحالية، ويشكل عقاباً جماعياً بالغ الشدة. ونؤكد مجدداً قلقنا البالغ إزاء عدم المساءلة عن انتهاكات إسرائيل التي لا حصر لها، بما في ذلك قتل وجرح المدنيين الفلسطينيين الأبرياء العزل، ومن بينهم الأطفال والنساء. ويستمر انعدام المساءلة هذا في تغذية ثقافة الإفلات من العقاب وزعزعة استقرار الوضع على الأرض، في حين يقلل من فرص السلام. ويلزم أن يتخذ المجتمع الدولي إجراءات عاجلة للتصدي لتلك الانتهاكات الخطيرة ووضع حد لهذه الحالة المجحفة.

ويجب توجيه تضامن المجتمع الدولي مع القضية الفلسطينية العادلة إلى جميع الجهود ذات الصلة ودعم أعمال حقوق الشعب الفلسطيني واستقلال وسيادة دولة فلسطين في جميع الأراضي الفلسطينية التي احتلتها إسرائيل عام ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقية، وفقاً لقرارات ذات الصلة، ودمعاً لقبول فلسطين دولة كاملة العضوية في الأمم المتحدة.

وفي الختام، تكرر حركة عدم الانحياز، في هذا اليوم الهام، التأكيد على التزامها الراسخ بالتوصل إلى حل عادل ودائم وشامل وسلمي للنزاع الإسرائيلي - الفلسطيني الذي يكمن في صميم النزاع العربي - الإسرائيلي. ولا يزال ذلك الحل السلمي هدفاً قديماً للحركة. وفي هذا الصدد، تؤكد حركة عدم الانحياز اليوم من جديد التزامها الذي

تبدأ الجمعية العامة في ١ كانون الأول/ديسمبر في الساعة ١٠/٠٠ مناقشتها بشأن بند جدول الأعمال المعنون "قضية فلسطين"، والتي سيعرض خلالها السيد نيفيل غيرتزي، الممثل الدائم لناميبيا ونائب رئيس اللجنة، مشروع قرار هذا العام في إطار هذا البند من جدول الأعمال (A/76/L.14) وسيقدم تقرير اللجنة السنوي لعام ٢٠٢١ (A/76/35). ولعل الدول الأعضاء تتذكر أنه يجري النظر في القرارات السنوية الأخرى مرة كل سنتين وأنه لن يتم التصويت عليها حتى انعقاد الدورة السابعة والسبعين للجمعية العامة. ونحث بشدة الدول الأعضاء على حضور التصويت على مشروع القرار الوحيد، المعنون "تسوية قضية فلسطين بالوسائل السلمية"، الذي سينظر فيه بعد ظهر يوم ١ كانون الأول/ديسمبر وسيعرضه صديقي السيد غيرتزي، ونحثها على تأييده بالأغلبية الساحقة المعتادة.

رُفعت الجلسة الساعة ١٢/١٥.

و سيتم تحديث القائمة على النحو الواجب مع ورود رسائل جديدة، بما في ذلك من منظمات المجتمع المدني.

أود، باسم اللجنة، أن أعرب عن خالص تقديرنا لرؤساء الدول والحكومات ووزراء الخارجية والحكومات والمنظمات التي ذكرتها للتو ولجميع المشاركين على جهودهم الدؤوبة طوال ٥٤ عاما من الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية لتحقيق تسوية شاملة وعادلة ودائمة لقضية فلسطين وعلى الدعم الذي يقدمونه دائما للأنشطة التي كُلفت بها اللجنة.

وقبل رفع هذه الجلسة الخاصة، أود أن أشكر كل من أسهم في عقدها، ولا سيما موظفي شعبة الحقوق الفلسطينية التابعة لإدارة الشؤون السياسية وبناء السلام وإدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات وإدارة شؤون الإعلام ومكتب خدمات الدعم المركزية والمتترجمين الشفويين وكل من عمل خلف الكواليس.